في رسالة تضمنت ملاحظات عادل عبد المهدي على مشروع العقد الوطني

تـأخـر الحل التـوافقي يـدفع الجميع إلى خيـارات دستـوريـة غير تـوافقيـة

بعث نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، رسالة جوابية إلى نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أبدى فيها بعض الملاحظات حول مشروع العقد الوطني العراقي، و التي من شأنها تعميق الحوار و توضيح الرؤى و الأفكار.. ولأهمية الأفكار الواردة في النص تنشر (المدى) الرسالة كاملة، وتعلن عن فتح باب النقاش حول الموضوع، ومن خلاله في جميع القضايا التوافقية التي يراها السياسيون والكتاب مدخلاً لحوار وطني جاد وهادف

بغداد / المدى

"فخامة نائب رئيس الجمهورية الأستاذ طارق الهاشمي المحترم
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

استلمت رسالتكم و مرفقها مشروع العقد الوطني العراقي، و هو جهد طيب و مساهمة وطنية، فبارك الله بجهودكم لخدمة الوطن و العمل لإخراجه من محنته الراهنة. و هذه بعض الملاحظات الشخصية التي لا تلزم احداً غيري و ذلك لتطوير البحث و النقاش.

أولا: المبادئ

١- طرحت الورقة ٢٥ مبدأ أساسياً.. و من حيث الأساس لا أجد نفسي مختلفاً مع أي منها..

٢- فالمقاومة حق مشروع كما يرد في المبدأ ٢٤ ما دامت لا ترفع السلاح وذلك انسجاماً مع المبادئ خصوصاً المبدئين ١٥ و ٢٢,

٣- الدستور يجب أن يكون باتفاق العراقيين كافة كما ورد في الورقة.. و أن اعداداً غفيرة من العراقيين قد تم استفتاؤها على الدستور الحالي.. مع الاعتراف أن مكوناً مهماً لم يشارك في اعداد الدستور، كما كنا نتمنى. و هذه ثلمة يجب معالجتها. لذلك اعتقد أن التوافق على التعديلات الدستورية هو الطريق الاصوب من خلال مجلس النواب الذي بات يتمتع بتمثيل لكل المكونات هو الأمر الذي يلبي رغبات الجميع.. خصوصاً أن هناك تقديراً وتفهماً جيداً لدى الجميع باهمية هذه الخطوة.

٤- إن قبول مبدأ الفيدرالية هو خطوة مهمة من شأنها توحيدنا ومساعدتنا لإرساء مبدأ المشاركة و التوزيع العادل و كذلك الإدارة الناجحة و الرشيدة للحكم. و أن اقرار اقليم كردستان يسير كله بالاتجاه الذي توافقنا عليه.. اننا بحاجة إلى جهد مشترك فيما بيننا و بقية المكونات لتعريف النظام الفيدرالي لكي نحقق التوازنات المطلوبة و لنحدد شكل الحكم و النظام الذي سنقبل جميعاً العيش في ظله. و أمام القبول باقليم كردستان امامنا عدة خيارات بعد التأكيد على مبادئ محددة:

أ- العراق وحدة لا تقبل التقسيم و ان أي نظام يتم اختياره هدفه تعزيز الوحدة لا تهديدها أو التفريط بها.

ب- ان يضمن النظام الفيدرالي و الديمقراطي مشاركة الجميع و ان تحترم ثقافات و هويات الجميع في اطار الهوية العراقية. و ان يقر النظام الفيدرالي عبر استفتاء سكان المناطق المختلفة.

ت- ان يحافظ النظام الفيدرالي على قيام حكومة اتحادية قوية تقوم على حكومات محلية قوية. و ان انسيابية و انسجام النظام ضرورة لابد منها.. فلا تعطل الحكومات المحلية عمل الحكومة الاتحادية ولا تستولي الحكومة الاتحادية على حقوق و صلاحيات الحكومات المحلية.

ث- تعتبر المحافظات هي الأرضية التي يرتكز عليها النظام الاداري والفيدرالي سواء للعراق ككل أو للأقاليم أو المحافظات غير المنتمية إلى اقليم. فهي كالهيكل العظمي في الجسم، أو كهيكل البناء في العمارة.. لذلك من المهم حل مسألة كركوك والمناطق المتنازع عليها وحدود المحافظات عن طريق ضمان مصالح الجميع، أي تطبيق المادة ١٤٠ بمادتيها (أ) و(ب). ويتم ذلك اما بالعودة إلى أوضاع سبقت أعمال الاعتداء والاستيلاء التي تمت لاغراض سياسية أو طائفية أو عنصرية أو بالتوافق على حلول ترضي الجميع. وان تسويات تاريخية يمكن ان تحصل بين الزعامات والقيادة والمؤسسات ان نظر الجميع إلى المستقبل وتم ارساء النظام الذي يمنع تكرار ما حصل ويضمن مصالح الجميع بدون استثناء.

ج- بغداد العاصمة لا تدخل في اي اقليم.

ح- ان لا تقوم الأقاليم على أساس طائفي أو اثني رغم أنها يجب ان تحتوي في طياتها حل المسائل المذهبية والثقافية والاثنية.

خ- ان يتم احترام الدستور وما صوت عليه مجلس النواب كقانون تشكيل الأقاليم.. و الاتفاق حول "مجلس الاتحاد" و دوره وصلاحياته و تركيبته.. و ان التعديلات الدستورية أو في القوانين تبقى ممكنة ان حصل توافق حولها.

د- لن يكون النظام الفيدرالي متوازنا و كفوءاً مع تركيبة تكون فيه كردستان اقليماً منفرداً وبقية التشكيلات بمستوى المحافظة.

ذ- ان نعمل سوية على ما نتفق عليه و ان نؤجل ما لا نستطيع الاتفاق عليه لظروف قد تساعد على توفير عناصر للحل لا تتوفر في هذه الظروف. فالمهم ان نتقدم لاحتلال مواقع أكثر تقارباً واشتراكاً وعطاء لا ان نبقى في نقاط التوتر والتعطل والاحتكاك. فكلما زادت المشتركات كلما استطعنا تطويق الخلافات.. و كلما توسعت المصالح كلما توفرت نفسيات و عقول اكثر ميلاً للمرونة و التسامح و التنازل.

اذا تم الاتفاق على هذه المبادئ أو ما يقاربها فانه يمكن تصور حلول عديدة يمكن البحث فيها.

أ- ان يتشكل العراق من عدة أقاليم حسب رغبة السكان المحليين فيكون هناك إضافة لإقليم كردستان اقليم أو اكثر للوسط و الجنوب و اقليم أو اكثر للمناطق الغربية والشمالية و اقليم أو اكثر لبغداد المحافظة و ديالى وصلاح الدين وكركوك، أو ان يلتحق بعض هذه المحافظات في اقليم قائم أو سيقوم.

ب؟- ان يتشكل العراق من اقليمين مع عاصمة. اقليم كردستان و اقليم اخر يضم بقية مناطق العراق. وان توضع ترتيبات خاصة في الاقليمين لوضع التركمان وبقية المكونات كتشكيل وحدات ادارية خاصة. وان اعتبار المحافظات هي الأرضية التي ينسج عليها كامل النظام الفيدرالي قد تساعد في اقتراح تفاصيل على صعيد المحافظات (قانون المحافظات) اكثر تطميناً لكل الأطراف، وبما يضمن أعلى وحدة ممكنة مع أعلى خصوصية و مشاركة ممكنتين.

ان اقرار النظام الفيدرالي بدون خجل أو تردد و بما ينسجم مع الواقع العراقي بكل تعقيداته القومية والمذهبية والادارية بحيث تصرف هذه القضايا في وجهات ايجابية فاعلة تحفظ الوحدة العراقية و تستثمر طاقاته و إمكانياته و قوته البشرية والطبيعية. فالتأخر في اقرار النظام الفيدرالي بكل استحقاقاته لن يضع امام العراق سوى الخيارات التالية:

١- العراق الموحد في اطار نظام ديمقراطي غير توافقي: اي حكم الأغلبية البرلمانية على عموم الأرض العراقية بغض النظر عن القومية أو المذهب. وهذا خيار لا نعتقد انه سيكون مقبولاً لا للكرد ولا للسنة العرب لأسباب واضحة لا داعي لشرحها.. و بالتالي لن يكون مقبولاً للشيعة ايضاً. فالدستور ليست كلمات على ورق بل عقد اجتماعي بين مجموع العراقيين كمواطنين وكجماعات. وعليه فان الدستور الذي سيجد مجالات التطبيق هو الدستور الذي يتعاقد عليه العراقيون كل العراقيين.

٢- العراق الموحد في اطار نظام استبدادي: لقد جرب العراق هذا النظام طوال القرن العشرين ولم يسفر سوى عن تمزقات و حروب داخلية لا يريد احد العودة إليها. وسواء كان الاستبداد من اقلية على اغلبية أو من اغلبية على اقلية إلا ان النتائج ستكون كارثية ان أريد الحفاظ على العراق الموحد.

٣- التقسيم: ان رفض الخيارات اعلاه ورفض الفيدرالية الحقيقية الاتحادية التي تعترف بالواقع التعددي للعراق الموحد لن يترك سوى خيار التقسيم.. و هو خيار يرفضه الشعب العراقي، و نرفضه جميعاً و لن يعبد الطريق له سوى المعاندين والجهلاء و أعداء الشعب العراقي على حد سواء.

ثانياً: الاتفاق على المبادئ

يجب ان يبقى الدستور قاعدة للاتفاق على اية مبادئ.. ان تجاوز الدستور أمر صعب فهو قد شكل في رأينا عقداً مهماً بين قطاع واسع خصوصاً انه حصل بعد جهد واستفتاء شعبي فهو خطوة مهمة تساعد اكثر في بناء التوافقات و إجراء التعديلات. بعد الإقرار بذلك فان اي مقترح اخر يجري في اطار الدستور سيصبح أمراً ممكناً وقابلاً للبحث والقبول.

والقاعدة هي ان القوى العراقية هي اكثر قدرة على حل مشاكلها وان دور الأمم المتحدة أو دول الجوار أو الجامعة العربية يمكن ان يكون دوراً مساعداً.

ثالثاً: الآليات المقترحة

ان الآليات المقترحة سواء في الخيار الأول (التغيير الوزاري) أو في الخيار الثاني (الانتخابات المبكرة) تبقى خيارات قابلة للنقاش وتتطلب من المدافعين عنها ليس فقط نقاشات إضافية بل ايضاً مواقف توافقية لا تضع اي منا امام مواقف وسياسات الأمر الواقع.. وان الأسلوب لذلك هو الحوار واللقاء وتبادل وجهات النظر لا لفرض الرأي لا من هذا الطرف ولا من ذاك بل للوصول إلى قناعة مشتركة أو إلى رأي تلتقي عنده مختلف الأطراف... وسواء اختلفنا مع الخيارين أم اتفقنا فالاهم ان هذين الخيارين هما من ضمن الخيارات الدستورية التي لا يوجد حاجز امامهما سوى تقدير المصلحة العامة والظرف الصحيح.. و يمكن إضافة خيارات أخرى كعودة "التوافق" و "التيار" وعضو "العراقية" إلى الحكومة والتفاوض مع السيد رئيس الوزراء للوصول إلى اتفاق متوازن.. وكتفعيل المجلس السياسي للأمن الوطني.. أو عقد اجتماع لرؤساء الكتل البرلمانية.. أو اجتماع لقيادات سياسية داخل الحكومة أو خارجها للوصول إلى اتفاق في اطار الدستور لحل الأزمة الوزارية أو توحيد وجهات النظر في القضايا المصيرية والتعديلات الدستورية المقترحة. و في كل الأحوال فان ترك الحكومة بكل هذه الشواغر هو الخيار الاسوء الذي يضعفنا جميعاً، وهو ما حذرت منه المادة ٨٣ من الدستور عندما أشارت إلى المسؤولية التضامنية والشخصية لرئيس الوزراء و الوزراء. و ان التأخر عن إيجاد حل توافقي سيدفع الجميع من رئيس وزراء ورئاسة جمهورية ومجلس النواب، مجتمعين أو منفردين، في البحث عن خيارات دستورية غير توافقية لتجاوز هذا الوضع.

تقبلوا أطيب التمنيات و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

عادل عبد المهدي
نائب رئيس الجمهورية
بغداد ١٤/١٠/٢٠٠٧"

النظام الفيدرالي يجب ان يضمن مشاركة الجميع واحترام الثقافات في اطار الهوية العراقية

العراق وحدة لا تقبل التقسيم.. ورفض تشكيل الأقاليم على أساس طائفي أو اثني

بعد ان تعهدت بضبط بلاك ووتر

واشنطن تتبنى سياسة جديدة إزاء عناصر شركات الأمن في العراق وأفغانستان

واشنطن / وكالات

تعهدت الحكومة الاميركية بضبط شركة بلاك ووتر وغيرها من شركات الامن الخاصة العاملة في العراق والمتهمة بقتل مدنيين ابرياء.

وذكر مسؤولون ان وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس تتبنى توصيات "فورية" قدمتها لجنة مراجعة كشفت عن الحصانة القانونية المقلقة التي يتمتع بها عناصر الشركات الامنية العاملة في العراق وافغانستان.

وترأس اللجنة باتريك كينيدي مدير ادارة السياسة في وزارة الخارجية الذي نفى ان تكون التوصيات الجديدة ستعرض امن عناصر شركات الامن الى الخطر في الظروف العدائية في العراق.

وصرح في مؤتمر صحافي عبر الهاتف "المهم هو ان نقوم بالعمل بطريقة نقلل بها الخطر على من نحميهم وعلى اي عراقيين ابرياء يصادف ان يكونوا في المنطقة التي تمر بها اية قافلة".

واكدت اللجنة ان المتعاقدين الخاصين لا يجب ان يفتحوا النار الا بعد "التفكير الجيد بسلامة المارين الابرياء".

واقدم عناصر من شركة بلاك ووتر في ١٦ ايلول على فتح النار على مجموعة من العراقيين مما ادى الى استشهاد ١٧ مدنيا وذلك اثناء مرور قافلة تابعة لوزارة الخارجية.

ورفض اريك برنس رئيس شركة بلاك ووتر تقريرا عراقيا رسميا يفيد ان عملية القتل العمد جرت من دون سبب، واكد ان رجاله تعرضوا لاطلاق النار.

وكشف ذلك الحادث عن غياب محاسبة المتعاقدين الاميركيين العاملين لحساب وزارة الخارجية وليس لحساب وزارة الدفاع والذين يحظون بتغطية من القانون العسكري الاميركي.

وقالت اللجنة ان على وزارة الخارجية "اجراء اتصالات" مع وزارة العدل والكونغرس "لتحديد الاساس القانوني لمحاسبة المتعاقدين بموجب القانون الاميركي".

وذكر كينيدي ان اللجنة المؤلفة من أربعة اعضاء من بينهم الجنرال المتقاعد الذي كان من قادة حلف شمال الاطلسي جورج جولوان درست امكانية الاستغناء عن خدمات الشركات المتعاقدة.

الا انه اشار الى ان وزارة الخارجية لديها اقل من ١٥٠٠ عنصر امن خاص بها حول العالم مقارنة مع ٧٠٠ موظف من الشركات الامنية في العراق لوحده.

وقال "ببساطة لا يوجد عدد كاف من موظفي الحكومة المدربين" مضيفا ان الجيش الاميركي يتعرض لما يكفي من الضغوط التي تحول من دون تمكنه من توفير الحماية الدبلوماسية.

ودفع حادث ايلول برايس الى الوعد باجراء مراجعة "جدية واستقصائية وشاملة" لجميع العمليات التي تقوم بها الشركات الامنية المتعاقدة مع وزارة الخارجية في مناطق الحرب.

كما دعت اللجنة الى تحسين التنسيق بين موظفي وزارة الخارجية والبنتاغون.

وقال كينيدي انه يجري حاليا ارسال اجهزة لاسلكي تتناسب مع ترددات بث اللاسلكي للجيش الاميركي الى عناصر الامن الذين يوفرون الحماية لعاملي وزارة الخارجية.

واضاف ان السفارة الاميركية في بغداد ستشكل "مجلسا مشتركا لمراجعة الحوادث" لدراسة جميع الحوادث السابقة التي استخدمت فيها القوة ضد مدنيين عراقيين.

واضاف ان جميع عربات الشركات المتعاقدة ستحمل ارقاما واضحة في الخلف، ويتوقع من الشركات ان توظف عددا اكبر من الاشخاص الذين يتحدثون العربية.

وعقب كل حادث قتل او اضرار بممتلكات، سيقوم فريق من وزارة الخارجية بالعمل مع القادة الاميركيين المحليين لزيارة العائلات العراقية المتضررة "لتقديم التعازي والتعويضات المناسبة".

وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" ان مراجعة اخرى اجراها المفتش العام لاعادة اعمار العراق ركز على عقود بقيمة ١,٢ مليار دولار منحتها وزارة الخارجية الى شركة "دينكورب انترناشونال".

وقالت الصحيفة ان السجلات المالية كانت في حالة من الفوضى لدرجة ان وزارة الخارجية لم تستطع الكشف بالتحديد "عن ما حصلت عليه" مقابل معظم الاموال التي دفعتها للشركة منذ ٢٠٠٤ لتدريب ضباط شرطة عراقيين.

واكد شون ماكورماك المتحدث باسم الخارجية ان الوزارة قامت باستعادة "اكثر من ١٠٠ مليون دولار من قيمة العقد، ونحن في طريقنا الى تسوية جميع هذه الحسابات بنسبة ١٠٠ بالمئة".

واضاف ان "هذا مثال على المراقبة الداخلية في وزارة الخارجية".

في ذكرى أربعينية أبو ريشة.. إشادة بدور العشائر في حفظ الأمن بالأنبار

الانبار/ وكالات

أشاد مستشار الأمن الوطني بدور عشائر الأنبار في استتباب الأمن الداخلي، مشيرا إلى رصد الحكومة مبالغ كبيرة لإعادة إعمار المحافظة. فيما ذكر رئيس (صحوة الأنبار) الحالي أحمد أبو ريشة أنه تم تسليم المتهمين بمقتل شقيقه الشيخ عبد الستار أبو ريشة إلى السلطات الأمنية في مدينة الرمادي.

وشهدت مدينة الرمادي، الثلاثاء، استعراضاً عسكريا لقوات من الجيش والقوات الأمنية العراقية هو الأول منذ سنوات، بمناسبة أربعينية الشيخ عبد الستار أبو ريشة رئيس (مجلس صحوة الأنبار) السابق، الذي اغتيل بتفجير إنتحاري لسيارة مفخخة على موكبه قرب منزله، في الثالث عشر من الشهر الماضي، أسفر أيضا عن مقتل عدد من حراسه ومرافقيه.

وتبنى تنظيم (القاعدة) الهجوم، الذي جاء بعد عام من تشكيل أبو ريشة لمجلس (صحوة الأنبار)، الذي ضم زعماء من معظم عشائر وقبائل محافظة الأنبار، بهدف محاربة التنظيم بالتعاون مع القوات الحكومية.

وشاركت في الاستعراض العسكري مجموعات من قوات الفرقة السابعة من الجيش وشرطة بغداد والأنبار، تقدمتهم مجاميع من الأطفال يحملون علم العراق، وسط إجراءات أمنية مشددة شهدتها الرمادي... وحظر شامل لحركة المركبات والدراجات النارية في المدينة.

وبدأ الاستعراض صباح الثلاثاء واستمر حتى بعد الظهر، وشهدت خلاله أجواء المدينة حركة مكثفة للطيران الحربي الأمريكي. ولم تقع أية حوادث أمنية تعكر صفو الاحتفالية، التي تعد الاولى من نوعها في الرمادي منذ الاجتياح الأمريكي للعراق في آذار مارس من العام ٢٠٠٣,

وألقى مستشار الأمن الوطني موفق الربيعي، الذي حضر الاحتفال ممثلا عن الحكومة العراقية، كلمة أشاد فيها بدور عشائر الأنبار في استتباب الأمن الداخلي بالمحافظة.

ووعد الربيعي بحملة لإعادة إعمار الأنبار، وقال إن الحكومة "رصدت مبالغ كبيرة لإعمار الأنبار، بعد الخراب الذي شهدته المحافظة إثر المواجهات العنيفة بين القوات الأمريكية والعراقية من جهة... والجماعات المسلحة وعناصر (القاعدة) التي كانت متمركزة فيها من جهة أخرى."

وحيا الربيعي موقف رئيس مجلس صحوة الأنبار السابق عبد الستار أبو ريشة، وقال إن الراحل "يمثل رمزا للوطنية... حيث تصدى في الزمن الصعب لتنظيم القاعدة."

من جهته، قال رئيس صحوة الأنبار الحالي أحمد أبو ريشة، إنه تم تسليم المسؤولين عن مقتل شقيقه (ستار) إلى السلطات الأمنية في الرمادي " لينالوا جزاءهم على اغتيال الشيخ ستار"، موضحا أن رجال العشائر والأجهزة الأمنية في الأنبار " اعتقلوا، قبل فترة (١١) شخصا نسب إليهم التخطيط والتنسيق مع تنظيم (القاعدة) لاغتيال أبو ريشة."

وحضر مراسيم الاستعراض العسكري أيضا محافظ الأنبار مأمون رشيد، واللواء مرضي الحردان ممثلا عن وزارة الدفاع، وممثلون عن وزارة الداخلية والعشائر، وعدد من قيادات الأجهزة الامنية في المحافظة،